العدد(1437) السنة السادسة -الخميس (19) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

القصة غير المروية في العراق

ترجمة: علاء خالد غزالة

إيران، أفغانستان–الباكستان، الانتشار النووي، اسرائيل–فلسطين، روسيا، هذه هي نقاط التركيز في الستراتيجية الامنية لادارة اوباما كما باتت تتوضح مع الايام، كما يمكن – بسهولة – ملاحظة غياب اية مناقشة جدية حول العراق، ان قضية العراق التي وسمت سنوات حكم بوش، ونشرت الخلاف والبغضاء عبر العالم الاسلامي، قد احتكمت للتاريخ الان. يبدو هذا وكأنه خطأ. فالعراق لم ينته بعد. لقد التقى هؤلاء الذين ساندوا زيادة القوات عام ٢٠٠٧، واولئك الذين عارضوها، في قضية مشتركة تطالب باسدال الستار حيث حيّا فريدريك كاغان، علامة مؤسسة انتربرايز الاميركية، الانتخابات المحلية العراقية المسالمة على انها «انجاز مميز»، يثبت صحة الغزو عام ٢٠٠٣، ويعزز المكاسب الديمقراطية اللاحقة.

كتب كاغان في صحيفة وول ستريت جورنال: «لقد مضى العراق من وضع الكارثة الموقوتة الى الفرصة الذهبية... ما زالت الرهانات عالية، لكننا اخيرا بدأنا نرى عوائد استثمارنا.» اما المحلل المحافظ عامر طاهري فقد ذهب الى أبعد من ذلك في نيويورك بوست قائلا: «من الواضح ان الامة قد اتخذت خطوة كبرى اخرى في طريق الديمقراطية.»

كما يبدو منتقدو سياسة الولايات المتحدة مستبشرين بالمستقبل. فهم يعتقدون ان انتخاب باراك اوباما قد أدى اخيرا الى انهاء التدخل الكارثي، والذي حددته، باي حال، اتفاقية مستوى القوات التي عقدت في شهر كانون الاول مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. وتدعو الاتفاقية الى مغادرة القوات الاميركية بحلول عام ٢٠١١. وقد تعهد اوباما بازالة جميع القوات القتالية في وقت اقرب من ذلك، أي في غضون ١٦ شهرا. لاشك في ان العراق يمر في اكثر الفترات استقرارا على مدى السنوات الست الماضية. وقد برز المالكي بشكل غير متوقع كقائد صلب، وبراغماتي في هيئة الرجل الوطني القوي. كما فازت قائمته (دولة القانون) بمعظم المقاعد في تسع من المحافظات الاربع عشرة التي خاضت الانتخابات، وقد خفف المالكي من الجذور الاسلامية لحزبه، حزب الدعوة، مشجعا جوا من العلمانية والوطنية القوية والتأكيد على وحدة العراق.

وحسب النتائج المعلنة للانتخابات فان الاحزاب الدينية قد عانت اكثر من غيرها، ومن بينها الأحزاب في محافظات الانبار وصلاح الدين وديالى، والتي شكلت في الماضي قلب التمرد، أما حزب المجلس الاعلى الاسلامي الذي ، دعا الى الحكم الفيدرالي في الجنوب فيما مضى، فقد حصل على نتائج ضعيفة.

مع ازدياد تركيز الناخبين العراقيين على الامن والاقتصاد والقضايا الاجتماعية اكثر من الهوية العرقية والدينية، ومع بناء التحالفات السياسية حسب متطلبات الساعة، يبدو المالكي في موقف حسن لمواصلة تأهيل الهوية الوطنية للعراق استباقا للانتخابات العامة في وقت لاحق من هذا العام.

لكن المتشككون يقولون ان ذلك لن يكون بهذه السرعة. فلايزال الوقت باكرا لاعلان النجاح في العراق وتحويل الانتباه الى اماكن اخرى. ومن بين اكثر الطواقم الحذرة يبرز جنرالات الجيش الذين يعتمد عليهم اوباما في اسداء النصيحة. يقول المسؤولون الاميركيون ان الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات الوسطى وصاحب فكرة زيادة القوات، والجنرال راي اوديرنو، الذي يقود حاليا ١٤٤،٠٠٠ عسكري اميركي في العراق، يعتقدان انه لا يمكن سحب القوات بشكل آمن خلال فترة ١٦ شهرا. وتشير التقارير ان كلا من الرجلين قد حث على جدول زمني يبلغ ٢٣ شهرا، وربما اطول من ذلك.

ففي حديثه الى الواشنطن بوست قبل فترة وجيزة، حذر اوديرنو من ان المكاسب الامنية قد تتعرض الى الخطر اذا غادرت القوات الاميركية، وان الطوائف العراقية قد تنجرف بسرعة الى المواجهات العنيفة. وفي معرض اجابته على السؤال عن أي نوع من التواجد العسكري الذي يتوقعه في العراق في الاعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥، قال اوديرنو: «اود ان ارى... قوات يبلغ قوامها بحدود ٣٠،٠٠٠ او ٣٥،٠٠٠ عسكري» لاستخدامها في تدريب القوات العراقية ولخوض العمليات القتالية ضد (القاعدة في العراق) وحلفائها.

يبدو هذا، بالنسبة للكثيرين، خطة لاحتلال غير محدد الزمن، مدفوعة بأمن الولايات المتحدة الاقليمي والمخاوف الاقتصادية، التي تتمثل اساسا في ايران وانتاج النفط العراقي، لكن هناك اسبابا موضوعية تدفعنا للتأني في القول،

يضاف إلى ذلك أن هناك قلقا مستمرا حول عدم قدرة القوات العراقية على التعامل مع القاعدة والمجاميع المتطرفة الاخرى بدون مساعدة خارجية، ومخاوف من العودة الى العنف الطائفي ، ومخاوف من تأثير اسعار النفط المنخفضة على النمو الاقتصادي للبلاد.

إن الحقيقة المزعجة هي ان قصة العراق مازال امامها طريق تسلكه، والخطر بالنسبة الى اوباما انه، مثل رجل اطفاء استرالي، ما ان يوجه خرطوم مياه الاطفاء في اتجاه ما حتى يكتشف ان اللهب الذي اعتقد انه كان قد خمد عاد الى الاشتعال مجددا.

عن الغارديان

غيروا كل شيء حتى لا يتغير أي شيء!

ليس هذا بجديد، فقد شاهدنا كيف خصصت وسائل الإعلام العالمية مساحات واسعة لمتابعة أنباء المنتدى الاقتصادي العالمي بمنتجع دافوس السويسري، الذي شارك فيه الساسة ورجال الأعمال ذاتهم الذين دأبوا منذ ١٩٧١، على الجزم بأن الرأسمإلى ة تقود العالم نحو الرخاء الآمن، والذين يعدون الآن بإحيائها دون أي شرح مقبول لأسباب الركود الكارثي الحإلى .

هذه الوسائل خصصت مساحة ضئيلة لمتابعة أنباء المنتدى الاجتماعي العالمي بمدينة بيليم البرازيلية، وهو الذي تزامن مع المنتدى الاقتصادي العالمي وجزم المشاركون فيه منذ بدايته في عام ٢٠٠١، بأن النظام الرأسمإلى النيو ليبرإلى مضافا إلى ه سياسة تحرير الأسواق، إنما يقود في الواقع إلى كوارث مثل هذه التي يواجهها العالم الآن.

لقد شارك في المنتدى الاجتماعي العالمي عدد كبير من التقدميين وإلى ساريين، وإن كانت الاقتراحات المتعددة التي قدموها بغية إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وتحويل شعار «عالم آخر، ممكن» إلى حقيقة واقعة، قد شابها أحيانا التناقض بل والوهم إلى حد ما. لكن هذا لا ينكر صواب انتقاداتهم.

كان من المفترض أن يثير ذلك قدرا أكبر من الفضول من جانب وسائل الإعلام العالمية، في الأقل تجاه صيغ التشخيص والعلاج المطروحة في بيليم، لاسيما وأن دورة المنتدى الاجتماعي العالمي هذا العام قد تبنت برنامجا بأهداف وتعبئة محددة، يتوقع أن يحظى باهتمام الإعلام في المستقبل القريب.

ومن المفيد هنا التذكير بأن المنتدى الاجتماعي العالمي قد خلص إلى ضرورة التحول من منتدى «مقاومة» واعتراض، إلى منتدى اقتراح وعمل، كما يستدل علىه من أسلوب تناوله قضية الأمازونية. كذلك فقد حضره أكثر من ١٠٠،٠٠٠ مشارك وخمسة رؤساء (البرازيل، فنزويلا، إكوادور، بوليفيا، وباراغواي) . لقد أصبحت أمريكا اللاتينية الآن أكثر مناطق العالم ميولا لليسار، ما نسب قادتها جانباً من الفضل فيه إلى المنتدى الاجتماعي العالمي، حسب تأكيداتهم. والسؤال الآن هو: ما هو السبب وراء تقلص متابعة الوسائل الإعلامية لأنباء المنتدى الاجتماعي العالمي في الأعوام الأخيرة؟. لا يجوز الاكتفاء بالقول بأن الأمر يرجع إلى «قرارات إيديولوجية» تؤثر على أجندة الإعلام في العالم، فربما ينطبق هذا على بعض الحالات، كما أنه لا يفسر لماذا غطت وسائل الإعلام هذا المنتدى في أعوامه الأولى.

هناك عوامل أخرى ، منها أن المنتدى الاجتماعي العالمي ما زال يفتقر إلى الوسائل الكفيلة بالترويج لأنشطته بقدر أكبر من النفوذ على الصعيد الدولي وانعدام القدرة على متابعة الصحفيين، وعدم توفر الوسائل التقنية، إلى غير ذلك. أيا كان الأمر، ما زال الساسة ورجال الأعمال في العالم الغربي الرأسمإلى والنيوليبرإلى ، أولئك الذين قضوا على آليات مراقبة النظام المالي، مازالوا قابعين في أماكنهم باستثناءات ضئيلة، بل ويتأهبون لإنقاذ أنفسهم بأموال ضرائب المواطنين، حسبما نبه المنتدى الاجتماعي العالمي.

النخبة المشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، تمثل المؤسسة الاقتصادية وغريزتها الأبدية في المحافظة على السلطة والنفوذ، ما يذكر بالقول القائل «غيروا كل شيء حتى لا يتغير أي شيء!

«آي بي إس / ٢٠٠٩)

الإعدام، أكثر العقوبات قسوة وامتهانا للإنسانية

– ناضلت منظمة العفو الدولة منذ نشأتها من أجل إلغاء عقوبة الموت فى العالم، والآن تترقب تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار ينادى بوقف تنفيذ أحكام الإعدام فى البلدان كافة.

امتنع مدير منظمة العفو الدولية مارتين ماك فيرسون، عن الإفصاح عن أي توقعات حول نتائج التصويت فى الجمعية العامة، وان اعتبره حجر زاوية تاريخياً في حملة إنهاء عقوبة الإعدام.

سؤال: لماذا تريد منظمة العفو الدولي أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا ينادى بإلغاء عقوبة الموت؟.

جواب: تعارض العفو الدولي عقوبة الموت في الأحوال كافة وبدون استثناءات، إيمانا منها بأنها انتهاك لحق الإنسان في الحياة وأكثر العقوبات قسوة وإذلالا وتجردا من الإنسانية، كما أن عقوبة الموت تضفى شرعية على ارتكاب الدول لأعمال عنف لا رجعة فيها، تشمل بالضرورة حصد حياة ضحايا أبرياء. ولذا تطالب العفو الدولي بإلغائها دون شروط وفى العالم أجمع.

ومن شأن الجمعية العامة باعتبارها هيئة عالمية تمثل الأمم المتحدة برمتها اتخاذ قرار ينادى بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام كخطوة تجاه إلغائها نهائيا، من شأنه أن يكون حجر زاوية تاريخياً في مسيرة الحملة في العالم.

سؤال: ولماذا السعي إلى استصدار هذا القرار الآن؟.

جواب: أصبحت إمكانية «عالم متحرر من عقوبة الموت» إمكانية حقيقية. لكن تحقيق هذه الغاية يقتضى قيادة سياسية قوية وإستراتيجية جيدة الإعداد لاستجلاب مساندة العالم.

ولقد شهد العام الماضي نقاشا متجددا حول استخدام عقوبة الموت لعدة أسباب لذلك حان الوقت لاتخاذ قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة للمطالبة بوقف تنفيذ أحكام الموت.

ألغت ١٣١ دولة عقوبة الموت سواء قانونا أو فعليا. والآن نفذت مجرد ٢٥ دولة حكم الإعدام في العام نفسه، وقد جرى تنفيذ ٩١ في المائة من هذه العقوبة في الصين، وإيران، والعراق، وباكستان، والسودان، والولايات المتحدة.

وتكشف إحصائيات العفو الدولي عن انخفاض عام في حالات تنفيذ عقوبة الموت في ٢٠٠٦، بمجموع ١،٥٩١ مقابل ٢،١٤٨ في عام ٢٠٠٥.

هذه الأرقام تدل على أن هناك الآن توقيتاً حقيقياً لوقف تنفيذ العقوبة.

سؤال: هل سبق أن اتخذت الجمعية العامة أي موقف تجاه عقوبة الموت؟.

جواب: لم يسبق لها أن اتخذت أي قرار للمناداة بوقف تنفيذ هذه العقوبة أو إلغائها. لقد أقرت معايير لتقييد تنفيذ العقوبة وحماية حقوق المحكومين عليها بالموت. وضمن هذه المعايير البروتوكول الخيارى الثاني للاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، تجاه إلغاء عقوبة الموت. فصادقت ٦١ دولة على هذا البروتوكول وهناك ثماني دول وقعت عليها. وتؤمن العفو الدولي بأنه على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنادي بوقف تنفيذ أحكام الإعدام كخطوة نحو إلغائها.

سؤال: فشلت مساعي استصدار قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى هذا الصدد فى الماضي، فلماذا يكتب لها النجاح الآن؟. جواب: بالفعل، فشلت محاولات فى ١٩٩٤ و١٩٩٩. لكن عدد الدول التى ألغت العقوبة قانونا أو عمليا تزايد منذ ذلك الحين. وفى ٢٠٠٦، قدمت فنلندا كرئيسة للاتحاد الأوروبي بالتناوب، إعلانا أيدته ٩٥ دولة أعرب عن «القلق العميق حيال تواصل استخدام عقوبة الموت في العالم». ونادى الدول التي لا تزال تطبقها، بالغائها نهائيا ووقف تنفيذها إلى ذلك الحين. العالم يتجه نحو الإلغاء، لكنه يمكن توقع معارضة صارمة من بعض الدول التي ستسعى إلى إجهاض قرار الجمعية العامة متحججة بأنها ليست مسألة حقوق إنسان تمس الحق في الحياة، وإنما قضية تدخل في اختصاص كل دولة. وستحاول إفشال القرار من خلال مثلا، «تعديلات تخريبية» تعرف أيضا باسم «تعديلات قاتلة»، تتصف بسوء النية.

سؤال: وقد يقال أن كل دولة عضو في الأمم المتحدة تقرر ما إذا طبقت عقوبة الموت من عدمه...؟.

جواب: حماية حقوق الإنسان قضية تهم العالم أجمع. لا يتعلق الأمر بدول منفردة. فقد أعلنت العفو الدولي معارضتها الكاملة وغير المشروطة لعقوبة الموت، وبالتالي فإنها لا تقبل أن الدول لها الحق في إعدام البشر أيا كانت الظروف. حتى أفضل نظام قضائي في العالم يمكن أن يرتكب أخطاء تقتل أبرياء. ولا يوجد أي نظام قضائي يتسم بالكمال.

سؤال: هل سيغير القرار الذي تتوقعه موقف الدول التي تطبق عقوبة الموت؟.

جواب: قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يكفى في حد ذاته لمنع دولة من تنفيذ أحكام الإعدام، لأنه غير ملزم قانونا. ومع ذلك، فان نداء يأتي من أكبر هيئة سياسية في الأمم المتحدة، يحمل في طياته ثقلا أخلاقيا وسياسيا مهماً، وسيمثل أداة بالغة الأهمية لإقناع الدول المترددة بوقف التنفيذ كخطوة نحو إلغائها نهائيا من العالم كله.

عن آي بي أس ٢٠٠٩

كم امرأة وطفلة يجب اغتصابهن ليستيقظ العالم؟

كثفت منظمات حقوق الإنسان في الأيام الأخيرة، أنشطتها الهادفة للتوعية بجرائم الاغتصاب التي ترتكب يوميا ضد النساء والبنات القاصرات في الكونغو الديمقراطية، وذلك تزامنا مع احتفالات يوم الأحباء «سان فالنتاين» في مختلف أنحاء العالم.

فقد سقطت مئات الآلاف من النساء والبنات القاصرات ضحية أعمال الاغتصاب الفظة في العقد الأخير في الكونغو الديمقراطية، أساسا من قبل عصابات مسلحة تمارسها كأداة لبث الذعر بين الأهالي والتحكم في الأراضي والمناجم التي تستغلها شركات عالمية.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو ٣٠٠،٠٠٠ امرأة وطفلة وقعن ضحية الاغتصاب حتى الآن.

لكن دكتور دينيز ماكوجي، مؤسس ومدير مستشفى «بوكافو» في جنوب الكونغو الديمقراطية المتخصصة في علاج ضحايا الاغتصاب، والحائز على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٠٠٨، يقدر أن عددهن يبلغ ٥٠٠،٠٠٠ ضحية.

وذكرت المنظمات الحقوقية أن عمليات الاغتصاب في الكونغو الديمقراطية تأتي في إطار ما أسمته «حرباً اقتصادية» تعتمد على بث الذعر بين الأهالي كوسيلة لضمان سيطرة «أسياد الحرب» علي الأقاليم التي تعمل فيها الشركات العالمية لاستغلال الصفيح، الفضة، الكولتان، والأحجار الثمينة.

والمعروف أن الكولتان هو معدن نادر وعالي القيمة يستخدم في صناعة الهواتف الخلوية وأجهزة الكومبيوتر والأقراص بأنواعها وأجهز التصوير الرقمية وغيرها.

وجدير بالذكر أن الحرب الأهلية التي تلت الإطاحة بدكتاتورية موبوتو سيسي سيكو في ١٩٩٧، أسفرت عن أكثر من خمسة ملايين قتيلا.كذلك أن الأمم المتحدة أوفدت للكونغو الديمقراطية أكبر قوة لحفظ السلام بمجموع ١٧،٠٠٠ جندي منذ عام ٢٠٠٠.

لكن مساحة الكونغو الديمقراطية تعادل مساحة أوروبا الغربية برمتها، وتندر فيها الطرق، ما يعرقل مساعي حفظ الأمن والسلام.

وكانت الجماعات المسلحة قد وقعت منذ سنة اتفاقية سلام مع حكومة الكونغو المجردة من الفعالية والمتهمة بالفساد بل والتواطؤ في الاغتصاب بأعنف الوسائل. وعلى الرغم من ذلك، وقعت آلاف النساء والبنات القاصرات ضحية الاغتصاب في منطقة شرق الكونغو المتاخمة لرواندا وأوغندا حيث توجد مناجم معدن الكولتان. كما استؤنف القتال بين الجماعات المسلحة والجيش في يوليو من العام الماضي وعلى نطاق واسع، ما أجبر مئات الآلاف من الأهالي على النزوح هربا من عمليات القتل والاغتصاب.

وقد شنت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «يونيسيف»، ومنظمة «يوم النصر» (فيي داي) العالمية الناشطة في ١٢٠ دولة من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، حملة تشمل خمس مدن أمريكية، انطلقت في الأسبوع الثاني من فبراير من مقر الأمم المتحدة في نيويورك لتجوب لوس أنجلس، سان فرانسيسكو، أتلانتا، وواشنطن.

وتشارك في الحملة ايف انسيلر، الناشطة الحقوقية الأمريكية المعروفة ومؤسسة حركة «يوم النصر»، ودكتور دينيز ماكوجي، مؤسس ومدير مستشفي «بوكافو» في الكونغو الديمقراطية.

وأكدت ايف انسيلر لوكالة انتر بريس سيرفس ، أن «الاغتصاب يستخدم كأداة متعمدة للتحكم في الأهالي والأراضي»، وأن«الاغتصاب مستمر ويمارس بصورة منتظمة وبشعة، عادة من قبل عصابات من المتمردين المصابين بمرض الايدز».

وقالت «نحن جميعاً نستفيد من موارد الكونغو ونستعمل الهواتف الخلوية والألعاب الإلكترونية... وأيادينا ملطخة بالدماء».

أما آن فينيمان، مديرة «يونيسيف» فقد صرحت بدورها أن أبسط الأعمال اليومية كجمع المياه مثلا، تعرض النساء والبنات القاصرات إلى مخاطر عظيمة، فيما أكد دينيز ماكوجي أن الحملة تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للمرأة في الكونغو الديمقراطية، التي قاست من هذا الوضع المروع طيلة عشر سنوات الآن. أن هدف الحملة هو مطالبة الساسة والمجتمع الدولي بالمساعدة «لكن هذا أحيانا ما يقع في آذان صماء. هل يرجع ذلك إلى كون الضحايا نساء؟ هل نحتاج إلى أن يقتلوا (المزيد من) الرجال حتى يفيق الرجال».

وأخيرا، أفادت ايف انسيلر أن الحملة الجارية تكلف مجرد أربعة ملايين دولار، وأن منظمتها قررت تنظيم ٤،٠٠٠ نشاط في ١،٤٠٠ مكان مختلف في العالم، ستركز كلها على وضع المرأة في الكونغو الديمقراطية التي وصفته بأنه "الأسوأ في العالم".

عن آي بي أس ٢٠٠٩